



مناشدة الطوارئ المراجعة ملخص تنفيذي 31 أيار 2006

يبدو الوضع الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة قاتماً جداً كما أنه من المتوقع أن يزداد الوضع الإنساني سوءاً بصورة ملحوظة خلال الأشهر القادمة. وعلى ضوء ذلك قامت الأمم المتحدة مع مجموعة من المنظمات الأهلية الغير حكومية وبصورة لم يسبق لها مثيل بمراجعة المناشدة التي شملت على مجموعة من المشاريع الإنسانية الطارئة إذ ارتفع المبلغ التي تطالب به المؤسسات من 215 مليون دولار أمريكي ليصل إلى 384 مليون.

قامت المنظمات بتصميم هذه المناشدة والتي تشمل مشاريع إنسانية طارئة للوصول إلى الفلسطينيين الأكثر حاجة إلى المساعدة- وتحديد الأطفال والذين يشكلون نصف الفلسطينيين. وستشمل هذه المساعدة على جعبة من الموارد الطبية التي تنقص وارتفاع في الإغاثة الغذائية وخلق فرص العمل المؤقتة التي يحتاجها الفلسطينيون بصورة ماسة.

لا تستطيع هذه الخطة كما ولا تنوي بأي شكل من الأشكال أن تحل محل مجموعة الخدمات الشاملة التي توفرها مؤسسات السلطة الفلسطينية. حيث تستطيع هذه المساعدات أن تسد بعض الفراغ والفجوات من أجل تقديم المساعدة للخدمات التي توفرها السلطة. كما وستحاول هذه المشاريع أن تحد من تدهور الأزمة الإنسانية ولكن ليس باستطاعة هذه الخطة أن تحد من حدوث الأزمة.

تأتي هذه المراجعة على ضوء الأزمة الإنسانية التي تعاني منها السلطة والتي تترك انعكاسات إنسانية على الفلسطينيين. بعد فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني الماضي توقفت إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب والجمارك التي من المفترض عليها أن تحولها إلى السلطة والتي تشكل حوالي نصف ميزانية السلطة الشهرية. كما وتوقف دعم الدول المانحة الغربية للسلطة واشترطت هذه الأخيرة استمرار التمويل بقبول السلطة الشروط التي وضعتها الرباعية والتي تتعلق بعدم العنف والاعتراف بدولة إسرائيل وقبول الاتفاقيات السابقة. كما قامت البنوك بتجميد حسابات السلطة وبعض حسابات القطاع الخاص خوفاً من تعرضها للمقاضاة.

انخفضت عائدات السلطة بنسبة 75% مقارنة مع العام 2005 بالإضافة لعدم تلقي موظفي السلطة الذي يصل عددهم إلى 152,000 موظف الرواتب منذ شهر آذار الماضي. يعتمد حوالي مليون فلسطيني أي ما يعادل ربع عدد الفلسطينيين على هذه الرواتب. وتشير المعطيات المسحية أنه بعد عدم تلقي موظفي السلطة رواتبهم في الشهرين القادمين أصبح موظفو السلطة أكثر فقراً بسرعة أكبر من الفلسطينيين عامة.

من المتوقع أن يهبط الدخل المحلي للفرد بنسبة 27% في نهاية العام 2006 ومن المتوقع حدوث ارتفاع حاد في نسبة الفقر. وعلى سبيل المثال سيعاني حوالي 70% من القوة العاملة في قطاع غزة من فقدان العمل ومن عدم تلقي الرواتب- إذ أن 40% من القوة العاملة تعاني حالياً من البطالة، بالإضافة إلى موظفي السلطة الذين لم يتلقوا رواتبهم وإلى انخفاض آخر في عدد الأشغال والوظائف نتيجة لتقلص الاقتصاد وفقدان فرص العمل في إسرائيل. عدم دفع الرواتب وعدم توفر المواد الأساسية سيؤدي إلى انخفاض في توفير الخدمات التي تقدمها السلطة لمجمل الفلسطينيين. تقوم السلطة بإدارة 62% من العيادات وكافة المستشفيات العامة كما وتقوم السلطة بإدارة 75% من

المدارس الابتدائية والثانوية وتوفر الخدمات الاجتماعية والرفاه لـ 45,000 عائلة الذين لا يستطيعون أن يقوموا بدعم أنفسهم.

يستمر العنف الإسرائيلي- الفلسطيني ويتصاعد عدد القتلى والضحايا. كما وأن حرب القوى بين قوات الأمن التي أدى عدم دفع الرواتب إلى تأجيلها تقود إلى ارتفاع في انعدام الأمن الداخلي والفلتان المدني والعنف الفصائلي. ارتفاع مستوى الجريمة وغياب القانون سيؤدي إلى انخفاض في الاستثمار وربما إلى عدم التمكن من توفير الإغاثة والمساعدات.

تترافق الأزمة الإنسانية مع تشديد على القيود المفروضة على التنقل- التي تصرح إسرائيل أنها تقوم بفرضها لضمان حماية المدنيين الإسرائيليين من الخدمات المسلحة- التي تؤدي إلى زيادة التفكك المجتمعي في الأرض الفلسطينية المحتلة وتمنع من النهوض الاقتصادي. كما وواجهت الأمم المتحدة صعوبات أثناء تقديمها المساعدات الإنسانية للفلسطينيين.

لا يستطيع الفلسطينيون وبضائعهم التنقل بحرية في الضفة الغربية كما ويمنعون من دخول العديد من المناطق مثل غور الأردن. وقد هبط عدد الواردات إلى قطاع غزة ليصل المستوى الأدنى وعدد الصادرات وصل هو الآخر إلى أدنى المستويات- 6 شاحنات في اليوم حسب ما ورد من بالتريد.

في أواخر العام 2005 عندما أطلقت الأمم المتحدة مفاوضاتها الموحدة وطالبت الدول المانحة بـ 215 مليون دولار أنتمس الوضع ببعض الإيجابية. قامت الدول المانحة بتمويل حوالي 71 مليون دولار من هذه المناشدة أي حوالي 36% فقط. المناشدة المراجعة مبنية على العوامل السابقة، وتعتمد على التنسيق بين المنظمات المختلفة والشركاء الفلسطينيين لضمان الوصول إلى الفئات المستهدفة الأكثر حاجة إلى المساعدة.

تصب غالبية المشاريع الجديدة في قطاعات خلق فرص العمل والمساعدات النقدية للفلسطينيين الأكثر حاجة إليها وتوفير الموارد الصحية إلى مؤسسات السلطة الفلسطينية وتقديم المساعدات الغذائية إلى المجموعات المصنفة على أنها الأكثر عرضة إلى الخطر حسب تقييم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين- الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي. هذه المساعدات ستساهم في التخفيف من حدة الأزمة ولكن الحل لهذه الأزمة يكمن في ضمان متابعة السلطة تقديم الخدمات للمواطنين وتخفيف القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين. وبالرغم من إطلاق هذه المناشدة تذكر الأمم المتحدة أنه حسب وثيقة جنيف الرابعة تقع على إسرائيل بصفتها القوة المحتلة مسؤولية توفير الرفاه للفلسطينيين. كما صرحت اللجنة الرباعية بعد اجتماعها المعقود في شهر أيار الجاري: " على السلطة الفلسطينية أن تؤدي واجباتها بناءً على الاحتياجات الإنسانية وأن تقدم الخدمات". خلال العقد الماضي قامت السلطة الفلسطينية بواجبها بالتعاون مع المجتمع الدولي. وفي حال لم تستطع السلطة الفلسطينية تقديم الخدمات الأساسية للفلسطينيين قد ينتج عن الأمر إعادة التأكيد على مسؤولية إسرائيل القانونية.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال مع جوليت توما، المسؤولة الإعلامية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA)، 02-5829962، خلوي 054-81-555-46